

Distr.: General
8 March 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون
البند ١٣٣ من القائمة الأولية**
تخطيط البرامج

الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣

الجزء الثاني: الخطة البرنامجية لفترة السنتين

البرنامج ١٠

التجارة والتنمية

المحتويات

الصفحة

٣	التوجه العام
٥	البرنامج الفرعي ١ - العولمة والترابط والتنمية
٧	البرنامج الفرعي ٢ - الاستثمار والمشاريع
٩	البرنامج الفرعي ٣ - التجارة الدولية
٩	العنصر ١: تعزيز التجارة الدولية

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠.

** A/65/50



١٢	العنصر ٢: السلع الأساسية
١٤	البرنامج الفرعي ٤ - التكنولوجيا واللوجستيات
١٦	البرنامج الفرعي ٥ - أفريقيا والبلدان الأقل نموا والبرامج الخاصة
١٩	البرنامج الفرعي ٦ - الجوانب التشغيلية لتشجيع التجارة وتنمية الصادرات
٢٣	الولايات التشريعية

التوجه العام

١٠-١ يتمثل الهدف الرئيسي للبرنامج الذي ينفذه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومركز التجارة الدولية التابع للأونكتاد/منظمة التجارة العالمية في مساعدة البلدان النامية - ولا سيما أقلها نمواً - والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على الاستفادة من الاندماج في الاقتصاد العالمي. وسيساعد الأونكتاد، من خلال جميع جوانب أعماله، على تنفيذ خطة التنمية العالمية كما سيساعد البلدان النامية على تحقيق أهدافها الإنمائية، بما في ذلك القضاء على الفقر، وتحسين رفاه مواطنيها، والتعامل مع الفرص والتحديات المنبثقة عن العولمة. وسيقوم الأونكتاد، على وجه الخصوص، وبما يتفق مع أولويات المنظمة، بمواصلة تعزيز جهوده لدعم تنمية أفريقيا في شتى مجالات خبرته القطاعية.

١٠-٢ ولتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه، سيضطلع الأونكتاد، في إطار تنفيذ ولايته، بما يلي: (أ) إجراء بحوث وتحليلات عملية بشأن المسائل الإنمائية القديمة العهد والمستجدة على حد سواء؛ (ب) السعي لبلوغ توافق في الآراء حول الجهود المبذولة من أجل تشجيع السياسات والاستراتيجيات الوطنية والدولية التي تساعد على تحقيق التنمية؛ (ج) تقديم الدعم إلى البلدان من أجل تنفيذ استراتيجياتها الإنمائية الهادفة لإدماجها في الاقتصاد العالمي وبلوغ مستويات نمو وتنمية مستدامين. وفي سياق تزايد الترابط بين جميع البلدان، سيحافظ الأونكتاد على توجهه والتزامه الفريدين تجاه التنمية، عن طريق هذه الدعائم الثلاث، وفي نفس الوقت سيظل مستجيباً ومسؤولاً أمام كل الدول الأعضاء.

١٠-٣ ويسترشد البرنامج بدورات المؤتمر، ومجلس التجارة والتنمية، وهيئاته الفرعية، وباللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. وقد شكلت القرارات المتخذة أثناء الدورة الثانية عشرة للمؤتمر (الأونكتاد الثاني عشر) المعقودة في أكرا في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أساساً لبرنامج العمل الحالي. وخلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، سيواصل البرنامج إدماج نتائج الدورة الثالثة عشرة للأونكتاد (الأونكتاد الثالث عشر) المقرر عقدها سنة ٢٠١٢. والمؤتمر مسؤول عن البرامج الفرعية من ١ إلى ٥ من البرنامج، بينما تقع مسؤولية البرنامج الفرعي ٦ على عاتق مركز التجارة الدولية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية/منظمة التجارة العالمية.

١٠-٤ وسيواصل الأونكتاد تنفيذ خمسة برامج فرعية لدعم هدفه المتمثل في مساعدة البلدان النامية على الاستفادة من الاندماج في النظام التجاري الدولي. وستتمثل المهمة الرئيسية للبرنامج الفرعي ١ المنبثق عن نتائج الدورة الثانية عشرة للأونكتاد في دراسة الاستراتيجيات الإنمائية في اقتصاد عالمي يسير نحو العولمة وبعض المسائل ذات الصلة. أما البرنامج الفرعيان

٢ و ٤ فسيهدفان للإسهام في بناء القدرات الإنتاجية والقدرة التنافسية على الصعيد الدولي، بينما سيهدف البرنامج الفرعي ٣ وعنصر اللوجستيات التجارية في البرنامج الفرعي ٤ إلى الإسهام في زيادة المكاسب المتأتية من العولمة إلى أقصى حد لأغراض التنمية في مجال التجارة الدولية والمفاوضات التجارية بشأن السلع والخدمات. وسيُعنى البرنامج الفرعي ٥ بالاستراتيجيات الإنمائية لأفريقيا وأقل البلدان نمواً والبلدان ذات الأوضاع الخاصة، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، والبلدان الأخرى ذات الاقتصادات الصغيرة والضعيفة والهشة هيكلية، أما الشواغل القطاعية لتلك البلدان فستعنى بها أيضاً برامج فرعية أخرى وذلك بالتنسيق والتعاون مع البرنامج الفرعي ٥.

١٠-٥ وفي إطار البرنامج الفرعي ٣، تضطلع الوحدة الخاصة المعنية بالسلع الأساسية بأعمالها باعتبارها وحدة مستقلة معنية بالسلع الأساسية، عملاً بالفقرة ١٨٣ من اتفاق أكرأ. وتوجيه وقيادة الأمين العام للأونكتاد، ستسهم هذه الوحدة بمزيد من الفعالية في الجهود التي تبذلها البلدان النامية لإعداد استراتيجيات وسياسات تستجيب للتحديات والفرص في أسواق السلع الأساسية.

١٠-٦ وسيبذل الأونكتاد جهوداً، على كامل نطاق برنامج عمله، لتعميم مراعاة القضايا الشاملة مثل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتعزيز التنمية المستدامة وتحقيق العمالة الكاملة والمنتجة. وسيعمل المؤتمر أيضاً على تعزيز التنسيق بين الشعب، وخاصة فيما يتعلق ببرامج التدريب وبناء القدرات.

١٠-٧ وسيقدم الأونكتاد مساهمات، في إطار ولاياته، من أجل تنفيذ نتائج المؤتمرات العالمية ذات الصلة. وسيسهم على الأخص، في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً والمبينة في إعلان الألفية، وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وخاصة تلك الفصول من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي المتعلقة بالشراكة العالمية من أجل التنمية، وتمويل التنمية، وتعبئة الموارد المحلية والاستثمار، والديون، والتجارة، والسلع الأساسية، والمسائل المنهجية واتخاذ القرارات الاقتصادية على الصعيد العالمي، والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، والتنمية المستدامة، وتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، والبلدان ذات الاحتياجات الخاصة، وتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا.

١٠-٨ كما سيساهم الأونكتاد في تنفيذ إجراءات محددة مطلوبة في توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية ومتابعته، ونتائج مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً المقرر عقده سنة ٢٠١١، وخطة جوهانسبرغ التنفيذية ووثيقتها الختامية المتفق عليها أثناء مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، والوثيقة الختامية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات وإعلان مبادئها وخطة عملها، وبرنامج عمل الماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من

أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، ونتائج استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي في عام ٢٠٠٨، واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وإضافة إلى ذلك، سيساعد في مواصلة تنفيذ الأهداف المتفق عليها دولياً والواردة في إعلان الدوحة الوزاري الصادر عن المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، وغيره من القرارات ذات الصلة.

٩-١٠ وسيقوم الأونكتاد، بوصفه وكالة رائدة في مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بتنسيق المجموعة المواضيعية المشتركة بين الوكالات بشأن التجارة والقطاعات الإنتاجية، بتعزيز دور التجارة والتنمية والمسائل المترابطة في خطط الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، مثل أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية؛ وسيضطلع الأونكتاد بعمليات مشتركة على الصعيد القطري حسب الاقتضاء؛ وسيعزز التعاون بين الوكالات في مبادرات في تلك المجالات تتم على نطاق المنظومة.

البرنامج الفرعي ١ العملة والترابط والتنمية

هدف المنظمة: تعزيز وضع سياسات واستراتيجيات اقتصادية، على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، تدعم النمو المطرد والتنمية الشاملة والمستدامة واستحداث فرص العمالة الكاملة والمنتجة والقضاء على الجوع والفقر في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نمواً

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) '١' زيادة عدد صناع السياسات والمستفيدين الذي يجدون أن توصيات الأونكتاد مفيدة لعملية صنع السياسات على المستوى الوطني	(أ) زيادة فهم البيئة الاقتصادية العالمية والاختيارات في مجال السياسات على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي
'٢' زيادة عدد البيانات أثناء الاجتماعات الحكومية الدولية وفي وسائل الإعلام المتعلقة بخيارات السياسات العامة استناداً إلى البحوث التي يقوم بها الأونكتاد	
'٣' زيادة عدد البلدان النامية التي تحقق معدلات نمو فردي إيجابية والتي تنتهج سياسات اقتصاد كلي وسياسات مالية تستهدف النمو	

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(ب) التقدم المحرز نحو حل دائم لمشاكل ديون البلدان النامية عن طريق تحسين الفهم، على جميع المستويات، للتفاعل بين استراتيجيات تمويل التنمية الناجحة والقدرة على تحمل الديون والإدارة الفعالة للديون	(ب) '١' زيادة عدد المؤسسات/البلدان التي تستعمل خدمات بناء القدرات لبرنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي
	'٢' زيادة عدد المواقف والمبادرات المتعلقة بالسياسات الدولية والوطنية في مجال الديون وتمويل التنمية المستفيدة من تبرعات من الأونكتاد
	'٣' زيادة عدد البلدان التي يساعدها الأونكتاد عن طريق نظام إدارة الديون والتحليل المالي والتي تحسنت حالة ديونها الخارجية
(ج) تحسن اتخاذ القرارات على الصعيدين الوطني والدولي بشأن السياسات الاقتصادية والاستراتيجيات الإنمائية، استناداً إلى إحصاءات تجريبية وموثوقة ومناسبة من حيث التوقيت ومؤشرات تبين الترابط بين العولمة والتجارة والتنمية	(ج) '١' زيادة عدد البلدان التي تستخدم المتغيرات الإحصائية والمؤشرات المشتقة التي تعدها وتتعهد بها دائرة الإحصاءات المركزية للأونكتاد
	'٢' زيادة عدد المؤسسات والدول الأعضاء التي تستخدم البيانات الإحصائية للأونكتاد المتعلقة بالسياسات التجارية والمالية والاقتصادية
(د) تحسين السياسات والقدرات المؤسسية، وتعزيز التعاون الدولي لغرض إنعاش الاقتصاد الفلسطيني ومواصلة نميته	(د) زيادة عدد المبادرات الإنمائية والمؤسسات الفلسطينية المستفيدة من نتائج بحوث الأونكتاد وتوصياته وأنشطته في مجال التعاون التقني

الاستراتيجية

١٠-١٠ تقع مسؤولية هذا البرنامج الفرعي على عاتق شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية. وسترکز الشعبة في عملها على ما يلي: (أ) تحديد احتياجات وإجراءات محددة نابعة من الترابط بين التجارة، والمالية، والاستثمار، والتكنولوجيا، وسياسات الاقتصاد الكلي من حيث تأثيرها على التنمية؛ (ب) الإسهام في تحسين فهم الترابط بين قواعد الاقتصاد الدولي وممارساته وعملياته، من ناحية، والسياسات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية، من ناحية أخرى؛ (ج) تهيئة بيئة ملائمة للقطاع الخاص وللإستثمار في المشاريع؛ (د) القيام، على الصعيد الوطني، بتعزيز القضاء على الفقر وتوزيع الدخل ونظم الإيرادات العامة؛ (هـ) دعم البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، في مساعيها لصياغة استراتيجيات إنمائية تناسب تحديات العولمة، بما في ذلك التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. وفي هذا السياق، سيواصل الأونكتاد أيضاً دعم الجهود الإنمائية للبلدان المتوسطة الدخل. وسيتم السعي لتحقيق

هذا الهدف عن طريق الدعوة في مجال السياسات وتحقيق توافق في الآراء وتقديم المساعدة التقنية استناداً إلى ما يلي: (أ) البحوث والتحليلات الجيدة التوقيت والمتعلقة إلى المستقبل والمتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الإنمائية، فضلاً عن الديون والشؤون المالية، مع أخذ نتائج المؤتمرات الدولية الرئيسية ذات الصلة في الاعتبار؛ (ب) صياغة توصيات عملية في مجال السياسات العامة من أجل وضع استراتيجيات إنمائية ملائمة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، للاستفادة من الفرص ولمواجهة تحديات العولمة؛ (ج) مواصلة العمل على تحقيق توافق في الآراء بشأن سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الإنمائية المناسبة للظروف الخاصة في البلدان النامية؛ (د) التدريب وبناء القدرات في مجال الإدارة الفعالة للديون؛ (هـ) تقديم خدمات إحصائية وخدمات متصلة بالمعلومات بوصفها أدوات تساعد صانعي السياسات وتدعم برنامج عمل الأونكتاد؛ (و) توفير تحليل للسياسات الاقتصادية وتقديم مساعدة تقنية للشعب الفلسطيني؛ (ز) القيام ببحوث وتحليلات تتناول التحديات الإنمائية الماثلة أمام التكامل والتعاون فيما بين بلدان الجنوب بما في ذلك التعاون الثلاثي.

البرنامج الفرعي ٢ الاستثمار والمشاريع

هدف المنظمة: كفالة تحقيق مكاسب إنمائية من زيادة تدفقات الاستثمار إلى كافة البلدان النامية، لا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً، فضلاً عن البلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وغيرها من البلدان ذات الاقتصادات الصغيرة والضعيفة والهشة هيكلية، ومن تعزيز قطاع المشاريع ومن زيادة المنافسة الدولية في تلك الاقتصادات

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) '١' زيادة عدد واضعي السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة المستجيبين لاستقصاءات التقييم والذين أعربوا عن فهم أفضل للمسائل المتعلقة بالاستثمار في القطاع العام والخاص	(أ) زيادة فهم مختلف المسائل الرئيسية المتعلقة بالاستثمار في القطاعين العام والخاص وأثر الاستثمار المباشر الأجنبي على التنمية، فضلاً عن السياسات ذات الصلة التي يمكن أن تعزز المكاسب الإنمائية المتأتبة من ذلك الاستثمار
'٢' زيادة عدد البيانات الصادرة عن الدول الأعضاء التي تشير إلى تنفيذها للتوصيات المتعلقة بالسياسات واستخدام المنهجية التي أعدها الأونكتاد في مجال الاستثمار الدولي	

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(ب) تعزيز قدرة البلدان النامية على توفير بيئة مواتية لاستقطاب الاستثمارات من أجل التنمية والاستفادة منها	(ب) '١' زيادة عدد البلدان المستفيدة من مساعدة الأونكتاد، بما في ذلك استعراضات سياسات الاستثمار، والأدوات الإلكترونية والإبلاغ عن زيادة الاستثمار المباشر
	'٢' زيادة عدد البلدان النامية المستفيدة من مساعدة الأونكتاد والتي سجلت تحسناً في الأداء على أساس عدة مؤشرات مرجعية يرصدها الأونكتاد
(ج) زيادة فهم المسائل الرئيسية والناشئة المتصلة باتفاقات الاستثمار الدولية وبعدها الإنعائي، وتعزيز القدرات في المفاوضات بشأن اتفاقيات الاستثمار وتنفيذها، وتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول	(ج) '١' زيادة عدد البيانات الصادرة عن صناع القرار/المفاوضين الذين أبلغوا عن أثر اتفاقات الاستثمار الدولية
	'٢' زيادة عدد الدول الأعضاء المشاركة في المفاوضات بشأن معاهدات الاستثمار، وفي تنفيذها، وفي إدارة المنازعات بين المستثمرين والدول، على النحو الوارد في مختلف أنواع ردود واضعي السياسات والمفاوضين
(د) تعزيز الفهم والقدرات لتنمية القدرة التنافسية على المستوى الدولي عبر وضع سياسات تهدف إلى: '١' تحفيز تنمية المشاريع وتيسير الأعمال التجارية؛ '٢' الترويج لأفضل الممارسات على صعيد المسؤولية الاجتماعية للشركات والمحاسبة؛ '٣' إنشاء أسواق تأمين تنافسية ومنظمة بشكل جيد	(د) '١' زيادة عدد البلدان التي تستخدم تدابير وأدوات السياسة العامة للأونكتاد لبلورة سياسات تهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية لشركاتها
	'٢' زيادة عدد البلدان التي تستخدم الإرشادات والأدوات التي وضعها الأونكتاد في مجالات المحاسبة والتأمين وتيسير الأعمال والسياحة الإلكترونية وتقارير الشركات

الاستراتيجية

١٠-١١ تقع مسؤولية هذا البرنامج الفرعي على عاتق شعبة الاستثمار والمؤسسات. وسيساعد هذا البرنامج الفرعي جميع البلدان النامية، ولا سيما البلدان الواقعة في أفريقيا وأقل البلدان نمواً، وكذلك البلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأخرى ذات الاقتصادات الصغيرة والضعيفة والهشة هيكلية، على وضع وتنفيذ سياسات نشطة على الصعيدين الوطني والدولي على السواء بهدف تعزيز قدراتها الإنتاجية والتنافسية

على الصعيد الدولي في جميع قطاعات الاقتصاد عن طريق الاستثمار وتنمية المشاريع. وتحقيق تلك الغاية، سيتبع البرنامج الفرعي نهجاً متسقاً يشمل ما يلي: (أ) تعزيز دوره كمصدر رئيسي للمعلومات الشاملة المتعلقة بالاستثمار الدولي وإجراء التحليلات بشأنه، بهدف تمكين صانعي السياسات من اتخاذ قرارات أكثر استنارة؛ (ب) مساعدة البلدان النامية، بناء على طلبها، على تعزيز قدراتها على صياغة سياسات متكاملة وتنفيذها، ولتهيئة بيئة ملائمة، والمشاركة في المناقشات المتعلقة بالاستثمار الدولي؛ (ج) دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية سعياً إلى بناء قدراتها الإنتاجية وإنشاء شركات قادرة على المنافسة دولياً؛ (د) توفير برامج تدريب وبناء قدرات لصالح المؤسسات المحلية.

البرنامج الفرعي ٣

التجارة الدولية

العنصر ١: تعزيز التجارة الدولية

هدف المنظمة: كفالة المشاركة الفعالة والنوعية والمفيدة في التجارة الدولية والنظام التجاري الدولي لجميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، مع تعزيز العمل المتعلق بالمشاكل الخاصة بأفريقيا، وأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من الاقتصادات الضعيفة هيكلية والهشة والصغيرة، بهدف جعل التجارة قوة إيجابية لصالح الجميع

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) '١' زيادة عدد البلدان التي زادت من مشاركتها في المفاوضات التجارية من خلال تقديم مقترحات تفاوضية تجارية في المفاوضات التجارية الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك المفاوضات التجارية فيما بين بلدان الجنوب وعمليات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية	(أ) تعزيز قدرات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على الاندماج بصورة مفيدة في الاقتصاد العالمي وفي النظام التجاري الدولي، بما في ذلك قطاع تطوير وتجارة الخدمات، بواسطة وضع وتنفيذ سياسات تجارية، والمشاركة بفعالية واتساق في المفاوضات التجارية الثنائية والإقليمية (بما في ذلك فيما بين بلدان الجنوب) والمتعددة الأطراف

'٢' زيادة عدد البلدان النامية المستفيدة من المساعدة المقدمة من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) لمراعاة شواغل التجارة والتنمية في خطط تلك البلدان الإنمائية الوطنية واستراتيجياتها للحد من الفقر

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(ب) '١' زيادة عدد المستخدمين النشطين لنظام التحليلات والمعلومات التجارية، إما من خلال الإنترنت أو عن طريق الحل العالمي المتكامل للتجارة، ولنموذج محاكاة سياسات التجارة الزراعية	(ب) زيادة تحسين التجارة وعمليات صنع القرار المتصلة بالتجارة ومعالجة الآثار التجارية والإئتمانية للحواجز غير الجمركية عن طريق استخدام أدوات تحليلية وقواعد بيانات وبرامجيات، مثل نظام التحليلات والمعلومات التجارية (TRAINS) أو الحل العالمي المتكامل للتجارة (WIST)
'٢' زيادة عدد الإجراءات المحددة التي اتخذتها الدول الأعضاء لمعالجة الحواجز غير الجمركية التعسفية أو غير المبررة في التجارة الدولية، وذلك بخفضها أو القضاء عليها	
(ج) '١' زيادة عدد البلدان النامية التي تقوم بوضع أو تنقيح أو تنفيذ تشريعات وأطر مؤسسية وطنية و/أو إقليمية (بما في ذلك فيما بين بلدان الجنوب) تتعلق بالمنافسة وحماية المستهلك	(ج) تعزيز قدرات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية للاضطلاع بإعداد وتنفيذ قوانين المنافسة الوطنية والإقليمية، ومعالجة التحديات الناجمة عن الأزمات الاقتصادية العالمية في تطبيق تشريعات المنافسة وحماية المستهلك
'٢' زيادة عدد المشاورات الطوعية، التي تجري على نحو ما جاء في الجزء 'واو' من مجموعة المبادئ والقواعد المنصقة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية	
(د) '١' زيادة عدد البلدان النامية التي تضطلع بوضع وتنفيذ سياسات وخطط وبرامج ومبادرات معيارية وترتيبات مؤسسية بهدف الاستفادة من الفرص التجارية والاستثمارية وتعزيز أهدافها المتعلقة بالتنمية المستدامة	(د) تعزيز قدرة البلدان النامية على وضع أهداف للدعم المتبادل في مجالات التجارة والبيئة وتغير المناخ والتنمية المستدامة ضمن الاستراتيجيات الإنمائية على جميع المستويات وتنفيذ تلك الأهداف
'٢' زيادة عدد البلدان النامية المشاركة في مبادرات التجارة البيولوجية والوقود الأحيائي	

الاستراتيجية

١٠-١٢ يقع هذا البرنامج الفرعي تحت مسؤولية شعبة التجارة الدولية في البضائع والخدمات والسلع الأساسية. ويروِّج البرنامج الفرعي لمنظور التنمية الشاملة اعتماداً على التجارة، عن طريق العمل على تحسين التجارة الدولية في البضائع والخدمات والسلع الأساسية والنظام التجاري الدولي، والروابط بين التجارة والغايات والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالحد من الفقر وتحقيق العدل بين الجنسين. وسيعمل البرنامج الفرعي على مواصلة وتحسين التعاون الوثيق مع المنظمات الدولية الأخرى وتعزيز تنسيق أنشطة الأمم المتحدة على نطاق المنظومة بأكملها في مجال التجارة الدولية في البضائع والخدمات والسلع الأساسية. وسيساعد البرنامج الفرعي البلدان النامية، ولا سيما تلك الواقعة في أفريقيا، والبلدان الأقل نمواً، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وذلك من خلال جميع الدعائم الثلاث لأعمال الأونكتاد.

١٠-١٣ وستشمل أعمال الأونكتاد في إطار هذا البرنامج الفرعي ما يلي:

(أ) رصد وتقييم التطور في النظام التجاري الدولي والاتجاهات الدولية في التجارة من منظور إنمائي، مع زيادة التركيز على الحلول العملية، بما في ذلك خيارات السياسات العامة والاستراتيجيات الناجحة، وذلك من أجل الاستفادة من الفرص التجارية إلى أقصى حد والتخفيف من الآثار الضارة للأزمات الاقتصادية العالمية وبناء اقتصادات مرنة؛

(ب) تعزيز قدرة البلدان النامية على وضع أولويات التفاوض، وإجراء التفاوض بشأن الاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف وتنفيذ تلك الاتفاقات وكفالة الاتساق فيما بينها؛

(ج) دراسة سبل تحسين الاستفادة من الأفضليات التجارية وفقاً لاتفاق أكر؛

(د) مساعدة البلدان ذات الاقتصادات الضعيفة هيكلية والمهشة والصغيرة في جهودها الرامية إلى الاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف؛

(هـ) مساعدة البلدان النامية في جهودها الرامية إلى زيادة المشاركة في قطاع إنتاج وتجارة الخدمات عالمياً، بما في ذلك المشاركة في إجراء استعراضات للسياسات ووضع الأطر التنظيمية والمؤسسية؛

(و) تقديم وتعزيز الدعم والتعاون التقنيين إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في عمليات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ومتابعة تلك العمليات؛

- (ز) التعهد بإجراء بحوث وتحليلات بشأن الجوانب التجارية والإئتمانية للملكية الفكرية وفقاً للفقرة ١٠٥ من اتفاق أكر؛
- (ح) تيسير التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والتجارة فيما بين بلدان الجنوب، بوسائل من بينها النظام العالمي للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية؛
- (ط) تعزيز القدرة التحليلية من أجل وضع سياسات وإجراء مفاوضات تجارية، وإدماج شواغل التجارة والتنمية في الخطط الإئتمانية الوطنية واستراتيجيات الحد من الفقر، ولا سيما بالنسبة لأقل البلدان نمواً؛
- (ي) معالجة التأثيرات التجارية والإئتمانية المترتبة على الحواجز غير الجمركية؛
- (ك) التشجيع على استخدام قانون وسياسة المنافسة كأدوات لتحقيق قدرات محلية ودولية على التنافس وللتعامل مع الممارسات المناوئة للمنافسة؛
- (ل) معالجة المسائل المشتركة بين التجارة والبيئة، بما في ذلك تشجيع التنمية المنخفضة الكربون، ومكاسب التنمية والفرص الاستثمارية المتصلة بالنظام الناشئ لتغير المناخ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي؛
- (م) تطوير وتنفيذ أنشطة التعاون التقني وبناء القدرات في مجال التجارة وما يتعلق بها، بما في ذلك وضع مشاريع في إطار مبادرة المعونة لصالح التجارة؛
- (ن) تعزيز مساهمة الأونكتاد، ضمن حدود ولايته، في الإطار المتكامل المعزز لتقديم مساعدة تقنية متصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نمواً.

العنصر ٢: السلع الأساسية

هدف المنظمة: تسخير مكاسب التنمية الناجمة عن اقتصاد السلع الأساسية من أجل البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، ومعالجة مشاكل التجارة والتنمية المتصلة بالاعتماد على السلع الأساسية

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) '١' زيادة عدد البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية التي تتخذ تدابير سياسة عامة محددة تتصل بقطاع السلع الأساسية	(أ) تحسين قدرة البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية من أجل معالجة مشاكل التجارة والتنمية المرتبطة بالاقتصاد المعتمد على سلع أساسية والاستفادة من الفرص الناشئة عن تجارة السلع الأساسية وتعزيز التعاون الدولي والإقليمي
'٢' زيادة عدد البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية التي تعتمد تدابير السياسة العامة والأدوات التي أوصت بها الأونكتاد في وضع سياسات تهدف إلى تنويع حصائل التصدير	

الاستراتيجية

١٠-١٤ يندرج العنصر ٢ من البرنامج الفرعي تحت مسؤولية الوحدة الخاصة بالسلع الأساسية، التي تضطلع بمساعدة البلدان النامية، ولا سيما تلك الواقعة في أفريقيا، وأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من الاقتصادات الضعيفة هيكلية والمهشة والصغيرة، من خلال جميع الدعائم الثلاث لأعمال الأونكتاد. وسيواصل هذا العنصر الاضطلاع بدور رئيسي، بتنسيق ملائم مع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية الأخرى، بما فيها الهيئات الدولية ذات الصلة المعنية بالسلع الأساسية، في المجالات التالية:

- (أ) معالجة مشاكل التجارة والتنمية المرتبطة باقتصاد السلع الأساسية؛
- (ب) رصد التطورات والتحديات في مجال أسواق السلع الأساسية ومعالجة الروابط القائمة بين التجارة الدولية للسلع الأساسية والتنمية الوطنية، لا سيما فيما يتعلق بالحد من الفقر؛
- (ج) مساعدة البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية في جهودها الرامية إلى:
 - ١' وضع استراتيجيات وطنية للسلع الأساسية، بما في ذلك تعميم السياسات المتعلقة بالسلع الأساسية في صلب استراتيجياتها الإنمائية الوطنية والإقليمية؛
 - ٢' بناء قدرات جانب 'العرض' من أجل تحقيق القدرة على المنافسة؛
 - ٣' رفع مستوى سلاسل القيمة وتنويع قطاعات السلع الأساسية؛
 - ٤' الالتزام بالمعايير التجارية الدولية العامة والخاصة؛
 - ٥' الوصول إلى المعلومات وقواعد البيانات المتعلقة بالسلع الأساسية؛
 - ٦' الاستفادة من الفرص المتاحة لتصدير السلع الأساسية في الأسواق الناشئة؛
 - ٧' إنشاء نظم تسويق فعالة وأطر دعم من أجل صغار منتجي السلع الأساسية، بما في ذلك برامج شبكات أمان تتوفر لها مقومات البقاء من الناحية الاقتصادية؛
 - ٨' وضع خطط لتمويل السلع الأساسية وإدارة المخاطر المتعلقة بها.
- (د) تعزيز التعاون الحكومي الدولي في مجال السلع الأساسية وبناء توافق في الآراء بشأن سبل إدماج سياسات السلع الأساسية في: '١' الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية

والدولية للتنمية والحد من الفقر؛ '٢' السياسات والصكوك المتصلة بالتجارة التي تهدف إلى حل مشاكل السلع الأساسية؛ '٣' السياسات الاستثمارية والمالية الرامية إلى الحصول على الموارد المالية من أجل تنمية تستند إلى السلع الأساسية.

البرنامج الفرعي ٤ التكنولوجيا واللوجستيات

هدف المنظمة: تعزيز العلم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛ تحقيق كفاءة الخدمات اللوجستية التجارية ونظم النقل العابر؛ وضع برامج التدريب وبناء القدرات للمؤسسات المحلية بغية تعزيز التنمية الاقتصادية والقدرة التنافسية للبلدان النامية

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) '١' زيادة عدد الإجراءات المحددة التي يمكن الوقوف عليها والتي تتخذها البلدان النامية من أجل تحسين الخدمات اللوجستية التجارية، من قبيل الإجراءات الرامية إلى خفض تكاليف النقل والمعاملات؛ وتحسين أنظمة النقل الفعالة، وتحسين كفاءة وربط نظم النقل؛ وإنشاء إطار قانوني داعم	(أ) تحسين كفاءة الخدمات اللوجستية التجارية للبلدان النامية
'٢' زيادة عدد التدابير التي تتخذها البلدان النامية باستخدام النظام الآلي للبيانات الجمركية لمواصلة تحسين كفاءة الإدارة في مديريات الجمارك لدى تلك البلدان	
'٣' زيادة عدد البلدان النامية التي تسجل تحسناً في الأداء استناداً إلى مؤشرات مرجعية تتعلق بالعمليات الجمركية	

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(ب) '١' زيادة عدد الإجراءات المحددة أو تدابير السياسات العامة التي تتخذها البلدان النامية لتنفيذ برامج ترمي إلى تعزيز مساهمة العلم والتكنولوجيا والابتكار، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية	(ب) تحسين الوعي واعتماد سياسات وطنية ودولية في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، فضلا عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
'٢' زيادة عدد مبادرات التعاون على الصعد دون الإقليمي والإقليمي والدولي في مجال العلم والتكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	
(ج) زيادة عدد البلدان التي تتخذ تدابير وطنية ودولية بشأن العلم والتكنولوجيا ناشئة عن قرارات اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي	(ج) تحسين الفهم، على المستوى الوطني، لخيارات السياسات العامة وأفضل الممارسات المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وتسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، بما في ذلك متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات
(د) زيادة عدد الإجراءات المحددة التي تتخذها البلدان النامية لتعزيز قدرات الموارد البشرية والمؤسسات المحلية في مجالات التجارة والاستثمار، والمسائل المرتبطة بذلك، نتيجة للمساعدة التي يقدمها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)	(د) تعزيز القدرات في البلدان النامية في مجالات التجارة والاستثمار والمسائل المرتبطة بذلك، عن طريق وضع برامج لبناء القدرات تشترك فيها مختلف الشُعَب، وتقديم البحوث والتدريس والتدريب إلى المؤسسات المحلية في البلدان النامية

الاستراتيجية

١٠-١٥ يقع هذا البرنامج الفرعي ضمن مسؤولية شعبة التكنولوجيا واللوجستيات. وسيساعد التنفيذ الفعال لبرنامج العمل في إطار هذا البرنامج الفرعي على تحسين القدرة التنافسية في التجارة الدولية للبلدان النامية، لا سيما البلدان الأفريقية، وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وغيرها من الاقتصادات الضعيفة والهشة هيكلية والصغيرة، وكذلك البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وسوف يساعد التنفيذ بلدان المرور العابر النامية، على مواجهة التحديات الخاصة المتعلقة بالبنية الأساسية والنقل، عن طريق (أ) تحسين السياسات المعنية بالخدمات اللوجستية التجارية، وتعزيز إدارة عمليات النقل ودعم تصميم وتنفيذ نظم المرور العابر المترابطة؛ (ب) المساعدة في تنفيذ برامج ميكنة الجمارك وتيسير التجارة؛ (ج) المساعدة في وضع وتنفيذ الأطر القانونية والمؤسسية الملائمة لتيسير التجارة والنقل؛ (د) دعم المشاركة النشطة من جانب

البلدان النامية في مفاوضات تيسير النقل والتجارة؛ (هـ) تعزيز إتاحة إمكانية تطوير التكنولوجيا والمعرفة واستخدامها، وتعزيز القدرة على ذلك؛ (و) المساهمة في الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية التي أطلقت في الدورة الحادية عشرة؛ لمؤتمر الأونكتاد (الأونكتاد الحادي عشر)؛ (ز) المساهمة في تنفيذ خطوط العمل التي وضعها مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات بشأن بناء القدرات، وهيئة بيئة تمكينية، والأعمال التجارية الإلكترونية والعلوم الإلكترونية، بالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك: '١' دعم تطوير القدرات المحلية في مجالي التدريس والبحوث في المؤسسات الأكاديمية للبلدان الأعضاء، و '٢' تعزيز أنشطة التدريب وبناء القدرات الموجهة إلى صانعي السياسات والعاملين في مجال التجارة والمجالات المرتبطة بها المتمثلة في التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة.

البرنامج الفرعي ٥ أفريقيا والبلدان الأقل نمواً والبرامج الخاصة

هدف المنظمة: تعزيز وضع سياسات وطنية وتدابير للدعم الدولي، تعمل على بناء القدرات الإنتاجية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والحد من الفقر في أفريقيا وأقل البلدان نمواً ومجموعات أخرى من البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة (البلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والاقتصادات الأخرى الضعيفة هيكلية والهشة والصغيرة)، وتعمل على إدماج هذه البلدان بشكل تدريجي ومفيد في الاقتصاد العالمي

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) زيادة عدد الدول الأعضاء التي تفيد باعتمادها التوصيات المتعلقة بالسياسات، ونتائج البحوث والاستنتاجات التي يقدمها الأونكتاد في مجال التنمية في أفريقيا	(أ) زيادة اعتماد توصيات الأونكتاد بشأن السياسات العملية لتعزيز التنمية الأفريقية في مجالي التجارة والتنمية
(ب) زيادة عدد الدول الأعضاء التي تفيد باعتمادها التوصيات المتعلقة بالسياسات، ونتائج البحوث والاستنتاجات التي يقدمها الأونكتاد في مجال تنمية أقل البلدان نمواً	(ب) زيادة التوافق في الآراء بشأن مشاكل التنمية في أقل البلدان نمواً في الاقتصاد العالمي، واعتماد سياسات لمعالجة هذه المشاكل
(ج) زيادة عدد البلدان ضمن أقل البلدان نمواً التي أحرزت تقدماً في مجال تعميم السياسات والأولويات التجارية في خططها الإنمائية الوطنية، والتي نفذت مصفوفات العمل للإطار المتكامل المعزز	(ج) تعزيز التكامل بين السياسات والأولويات التجارية في الخطط الإنمائية الوطنية، عن طريق الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(د) زيادة عدد البلدان النامية غير الساحلية التي تستفيد من خدمات الأونكتاد في مختلف مجالات السياسة الاقتصادية، مع التركيز بشكل خاص على الاستثمار والقدرة الإنتاجية والقدرة التنافسية	(د) زيادة الوعي بالقضايا والخيارات المتعلقة بالسياسات الرامية للتخفيف من وطأة التحديات التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية
(هـ) زيادة عدد الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تستفيد مباشرة من خدمات الأونكتاد في مجالات مختلفة من عمليات صنع السياسات الاقتصادية التي تترتب عليها آثار بالنسبة لبناء القدرة على التكيف والتحول الهيكلي	(هـ) زيادة الوعي لدى واضعي السياسات في الدول الجزرية الصغيرة النامية بالقضايا وخيارات السياسات المتعلقة بإقامة شراكات إنمائية تفضي إلى اعتماد تدابير للدعم الدولي ذات صلة
(و) زيادة عدد الاقتصادات الأخرى الضعيفة هيكليا والهشة والصغيرة التي تستخدم توصيات الأونكتاد وخدماته لمعالجة قابليتها للتعرض للصدمات الاقتصادية الداخلية والخارجية	(و) زيادة الوعي بالمشاكل الأخرى التي تواجهها الاقتصادات الضعيفة هيكليا والهشة والصغيرة على طريق اندماجها في النظام التجاري المتعدد الأطراف

الاستراتيجية

١٠-١٦ يقع هذا البرنامج الفرعي ضمن مسؤولية شعبة أفريقيا وأقل البلدان نموا والبرامج الخاصة. ومن أجل تحقيق الهدف، سيركز البرنامج الفرعي على بلورة فهم لمشاكل التنمية الاقتصادية التي تتعلق تحديدا بالبلدان المعنية عن طريق تحليل السياسات والبحوث، وعلى تعزيز هذا الفهم، وسوف يضطلع بدور في مجال الدعوة سعيا لتعزيز توافق الآراء لدى المجتمع الإنمائي الدولي بشأن تدابير السياسات العامة التي تتناول على أفضل نحو مشاكل التنمية من هذا القبيل. وسينطوي هذا على تحديد القضايا والنهج الجديدة، ويسمح بزيادة التفاعل مع معاهد البحوث في أقل البلدان نموا، فضلا عن الشركاء الإنمائيين. وسيسهل البرنامج أيضا في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات العالمية ذات الصلة وفي تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها تلك الواردة في برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠. ويهدف البرنامج الخاص التابع لهذا البرنامج الفرعي إلى مساعدة البلدان النامية غير الساحلية في تخفيف الآثار الاقتصادية السلبية الناتجة عن صعوبة موقعها الجغرافي عن طريق (أ) تقديم الدعم لرسم السياسات صوب تعزيز القدرات الإنتاجية والتخصص الاقتصادي السليم؛ (ب) مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على تعزيز قدرتها التكنولوجية لمقاومة الصدمات الخارجية، وجعل التقدم الاجتماعية والاقتصادية المطرد أمرا ممكنا لمعظم هذه الدول؛ (ج) غرس ممارسة إيلاء الاهتمام المنهجي بمشاكل الاقتصادات الأخرى الضعيفة هيكليا

والهشة والصغيرة، وذلك على نطاق الأونكتاد، على النحو المشار إليه في الفقرة ١٠ من اتفاق أكرأ.

١٠-١٧ وهناك هدف رئيسي متمثل في إضافة قيمة إلى المناقشات الجارية بشأن السياسات عبر تقديم توصيات عملية تتعلق بالسياسات والتفكير بشكل ابتكاري بشأن القضايا الراهنة. وسوف ترتبط نواتج البحوث ارتباطاً وثيقاً بتوفير الخدمات الاستشارية والتدريب وحلقات العمل والمحاضرات، بغية تحسين القدرات البشرية والمؤسسية، وتوعية الشركاء الإنمائيين بالاحتياجات المحددة للبلدان النامية وبشأن سبل تلبية هذه الاحتياجات. ومن أجل تحديد خيارات السياسات على الصعيدين الوطني والدولي إزاء استخدام التجارة بوصفها أداة أكثر فعالية للقضاء على الفقر، سيضطلع البرنامج الفرعي بأنشطة بحثية بشأن الروابط بين التجارة والفقر، إلى جانب برامج للتدريب وبناء القدرات للمؤسسات المحلية. وسيواصل البرنامج الفرعي دعم البلدان في جهودها الرامية إلى الاستفادة من مركز كل منها لدى الأمم المتحدة وفي الاندماج بصورة مفيدة في الاقتصاد العالمي وفي الحد من الفقر. وسيشمل هذا تقديم الدعم من أجل تعزيز القدرات الإنتاجية وبناء القدرة التكنولوجية على مواجهة التأثيرات الخارجية السلبية. وسينصب تركيز نواتج التعاون التقني لهذا البرنامج الفرعي على بناء القدرات المتعلقة بمسؤولية عمليات رسم السياسات الوطنية، وسوف تشمل هذه النواتج ربط تحليل السياسات العامة والأعمال البحثية بأنشطة دعم بناء القدرات المتعلقة بمسؤولية رسم السياسات العامة. وعلاوة على ذلك، تستهدف هذه النواتج إلى تحقيق المشاركة الفعالة وتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة في سياق جملة أمور منها الإطار المتكامل المعزز ومبادرة المعونة من أجل التجارة.

١٠-١٨ وبالإضافة إلى ذلك، سيسهم البرنامج الفرعي في تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، وبرنامج عمل الماي الذي يتناول الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في النقل العابر للبلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك نتائج استعراضاتها. ومن أجل كفالة الترابط والاتساق، سيقوم هذا البرنامج الفرعي بالتنسيق والتعاون مع البرامج الفرعية الأخرى بشأن الأعمال القطاعية المتصلة بمجموعات من البلدان المعنية. وعلاوة على ذلك، سيقوم البرنامج الفرعي بتعزيز الجهود المبذولة على نطاق الأونكتاد لاكتساب نظرات تحليلية متعمقة بشأن المشاكل التي تواجهها "الاقتصادات الضعيفة هيكلية والهشة والصغيرة الأخرى" على النحو المشار إليه في الفقرة ١٠ من اتفاق

أكراً، وذلك عن طريق التغطية المنتظمة لتلك البلدان في البحوث ذات الصلة التي يجريها الأونكتاد والمساعدة التقنية التي يقدمها.

البرنامج الفرعي ٦ الجوانب التشغيلية لتشجيع التجارة وتنمية الصادرات

هدف المنظمة: تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة والمساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية عن طريق التجارة وتطوير الأعمال الدولية

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) '١' زيادة عدد استراتيجيات تنمية الصادرات الموضوعة والمنفذة، بما في ذلك الحالات التي يتم فيها دمج التجارة في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية نتيجة للدعم الذي يقدمه مركز التجارة الدولية في إطار تمكين صانعي القرارات من وضع برامج وسياسات فعالة للتنمية التجارية	(أ) تعزيز دمج قطاع الأعمال التجارية في الاقتصاد العالمي عن طريق تعزيز الدعم المقدم لصانعي السياسات
'٢' زيادة عدد الشبكات القطرية التي تتولد عنها أنشطة متعددة الأطراف متعلقة بالنظام التجاري عن طريق الدعم الذي يقدمه مركز التجارة الدولية في إطار تمكين صانعي القرارات من فهم احتياجات الأعمال التجارية وإيجاد بيئة مواتية للأعمال التجارية	
'٣' زيادة عدد الحالات التي يجري فيها إثراء المواقف التفاوضية للبلدان عن طريق توفير المدخلات التحليلية ومشاركة قطاع الأعمال التجارية، وعن طريق الدعم الذي يقدمه مركز التجارة الدولية، في إطار تمكين صانعي القرارات من دمج الأبعاد المتصلة بالأعمال التجارية في المفاوضات التجارية	

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(ب) '١' زيادة عدد مؤسسات دعم التجارة التي قامت بتحسين ترتيبها في مخطط مركز التجارة الدولية للتقييم المقارن لمؤسسات دعم التجارة عن طريق الدعم الذي يقدمه المركز	(ب) زيادة قدرة مؤسسات دعم التجارة على دعم الأعمال التجارية
'٢' زيادة عدد مقترحات السياسات العامة التي تنطوي على دعم مقدم من مركز التجارة الدولية والتي قدمتها مؤسسات الدعم التقني إلى السلطات المختصة	
(ج) '١' زيادة عدد المنشآت التي جرى تمكينها من وضع استراتيجيات سليمة للأعمال التجارية الدولية عن طريق التدريب الذي يقدمه مركز التجارة الدولية بشكل مباشر أو غير مباشر على المسائل المتعلقة بإدارة الصادرات	(ج) تعزيز القدرة التنافسية الدولية للمنشآت عن طريق التدريب والدعم الذين يقدمهما مركز التجارة الدولية
'٢' زيادة عدد المنشآت التي جرى تمكينها كي تصبح مستعدة للقيام بالتصدير عن طريق الأنشطة التدريبية للمركز التي تقدم بشكل مباشر أو غير مباشر وتركز على التهيئة للتصدير	
'٣' زيادة عدد المنشآت التي التقت بمشتريين محتملين، ونتيجة لذلك، أحرزت معاملات تجارية عن طريق دعم المركز	

الاستراتيجية

١٠-١٩ يضطلع مركز التجارة الدولية بالمسؤولية الأساسية عن تنفيذ البرنامج الفرعي. ويتمشى اتجاهه الاستراتيجي مع المهمة التي أسندها إليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٨١٩ (د-٥٥)، الذي يعترف فيه المجلس بأن المركز هو الجهة المسؤولة عن تنسيق المساعدة التقنية وأنشطة التعاون في ميدان تعزيز الصادرات، في إطار نظام الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى البلدان النامية. وسيركز البرنامج الفرعي على تنفيذ الأهداف الإنمائية الدولية، ومن بينها الأهداف المحددة في إعلان الألفية، وعلى متابعة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. كما سيساهم في تنفيذ برنامج العمل الخاص بأقل البلدان نموا للعقد العالمي ٢٠٠١-٢٠١٠، وتوافق آراء مونتيري، وإعلان جوهانسبرغ المتعلق بالتنمية المستدامة،

وإعلان المبادئ وخطة عمل مرحلة جنيف لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات. وسيؤدي البرنامج الفرعي دورا هاما في مواصلة تنفيذ الإعلانين الوزاريين اللذين صدرا عن مؤتمر منظمة التجارة العالمية في الدوحة وهونغ كونغ، الصين، لا سيما عبر إشراك قطاع الأعمال التجارية في المفاوضات التجارية وتزويده بإيضاحات عما يترتب على نظام التجارة المتعدد الأطراف من آثار في هذا القطاع.

١٠-٢٠ ويتمثل الهدف الاستراتيجي لهذا البرنامج الفرعي في مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تعزيز مكانتها التنافسية على الصعيد الدولي وزيادة صادراتها وتحسين عمليات الاستيراد التي تقوم بها، مع ما يرافق ذلك من آثار تتعلق بفرص العمل وتخفيف حدة الفقر. وسعيا لتحقيق هذا الهدف، سيجري في إطار هذا البرنامج الفرعي الإفادة من النتائج التي تحققت والدروس التي استُخلصت في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وسيواصل البرنامج الفرعي جهوده الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فسيقوم بتوسيع نطاق تطبيق النهج الابتكارية لوصول فقراء المنتجين بسلاسل القيمة العالمية وبأسواق الدولية، وذلك لضمان استدامة مبادرات التخفيف من حدة الفقر. وسيجري التركيز على العمل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في القطاعات التي تتيح فرص إقامة صلات تعاقد خارجي قوية مع القطاع غير الرسمي. وستمنح الأولوية لاستحداث أشكال ابتكارية من التعاون والتحالفات مع جهات شريكة جديدة، ومن ضمنها قطاع الشركات والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية والجهات الإنمائية الفاعلة الأخرى، بغية معالجة قضايا التنمية التجارية المستدامة في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك، بشكل خاص، عبر تعزيز الشراكات في مجالي الحد من الفقر وتمكين المرأة. وسيواصل البرنامج الفرعي الاستعانة بشركائه في البرامج القطرية لرصد مدى التقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغاياتها ومؤشراتها، ولقياس النتائج، ومدى مساهمة مركز التجارة الدولية في تحقيق تلك الأهداف.

١٠-٢١ وبغية تحقيق الإنجازات المتوقعة، سيسعى مركز التجارة الدولية إلى تنفيذ مهمته عن طريق تمكين الأعمال التجارية الصغيرة في البلدان النامية من النجاح في التصدير، وذلك بأن يقدم لها، بالتعاون مع الشركاء، حلولاً مستدامة وشاملة للتنمية التجارية للقطاع الخاص، ومؤسسات دعم التجارة ومقرري السياسات العامة. وسيركز المركز أنشطته على الاستراتيجيات الرئيسية الخمس التالية: (أ) استراتيجية التصدير، من أجل زيادة تمكين متخذي القرارات من وضع الأولويات وتصميم وتنفيذ خطط مترابطة لتنمية الصادرات تعكس الاحتياجات المتغيرة للأسواق؛ (ب) دور الأعمال التجارية في السياسة العامة للتجارة، لتدعيم جهود المركز الرامية إلى تمكين مقرري السياسات العامة من إدماج الأبعاد

المتصلة بالأعمال التجارية في السياسات العامة للتجارة، وكذلك في المفاوضات الإقليمية والمتعددة الأطراف، مما ينجم عنه إيجاد قدرات على تصميم وتنفيذ سياسات تجارية تعكس احتياجات الأعمال التجارية؛ (ج) تقوية مؤسسات دعم التجارة، لتمكينها من تقديم خدمات أفضل إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والحكومات، مما يسفر عن زيادة آثار تلك المؤسسات في مجال التصدير ومقدرة مؤسسات دعم التجارة على توفير بناء القدرات التجارية المستدامة؛ (د) المعلومات المتعلقة بالتجارة، من أجل مواصلة بناء قدرات العملاء في مجال إصدار المعلومات التجارية وإجراء التحليلات التجارية التي تناسب طلبات محددة للعملاء، باستخدام منتجات المركز وأدواته، مما يسفر عن تمكين مقرري السياسات العامة ومؤسسات دعم التجارة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، من اتخاذ قرارات أكثر استنارة، وتمكين مؤسسات دعم التجارة من إنتاج ونشر خدمات المعلومات التجارية على نحو فعال؛ (هـ) القدرة التنافسية للمصدرين، لتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم القائمة والمحتملة، العاملة في مجال التصدير من تدعيم أدائها التصديري وزيادة حصتها في الأسواق، مما يسفر عن فهم المؤسسات لقيود السوق وتمكنها من تصميم منتجات وتنفيذ نهج ناجحة للتسويق على الصعيد الدولي.

١٠-٢٢ وسيستمر السعي لإقامة شراكات إضافية وتحالفات استراتيجية هامة لاستكمال مجالات الخبرة الفنية للمركز وإتاحة المجال لزيادة الخدمات التي تقدم في القطاعات والمناطق التي تجاوز فيها الطلب قدرة المركز على الوفاء بها. ولتحقيق أثر أكبر، سيواصل المركز المضي في وضع برامج متكاملة أوسع نطاقاً من شأنها أن تحدث فرقاً وتستند إلى احتياجات البلدان. وستجري تقوية الشراكات، ذات الأهمية الحاسمة للنجاح، مع الجهات المانحة الحالية والجديدة، ومع المنظمات الدولية الأخرى، مثل الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية اللتين يرتبط بهما المركز ارتباطاً عضوياً، وكذلك منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والبنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية والاتحاد الأفريقي واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة والبرامج القطرية للأمم المتحدة.

الولايات التشريعية

قرارات الجمعية العامة

إنشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ليكون جهازاً من أجهزة الجمعية العامة	١٩٩٥ (د-١٩)
مركز التجارة الدولية	٢٢٩٧ (د-٢٢)
إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية	٢/٥٥
برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً	٢٧٩/٥٥
المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية	٢١٠/٥٦
نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥	١/٦٠
الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي	١٧٩/٦٢
الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية	٢٠٨/٦٢
تقرير الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	٢٠٤/٦٣
الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية	٣٠٣/٦٣
متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة	١٤١/٦٤
التجارة الدولية والتنمية	١٨٨/٦٤
التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية	١٨٩/٦٤
متابعة وتنفيذ توافق آراء مونتيري ونتائج المؤتمر الاستعراضي للتنمية لعام ٢٠٠٨ (إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية)	١٩٣/٦٤
عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)	٢١٦/٦٤

الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية	٢٢٠/٦٤
التعاون فيما بين بلدان الجنوب	٢٢١/٦٤
وثيقة نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب	٢٢٢/٦٤
قرارات مجلس التجارة والتنمية	
خطة العمل	TD/386
إعلان بانكوك: الحوار العالمي والمشاركة الدينامية	TD/387
تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن دورته الحادية عشرة	TD/412
تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن دورته الثانية عشرة	TD/442
النتائج المتفق عليها في استعراض منتصف المدة	TD/B(S-XXIII)/7

البرنامج الفرعي ١ العولمة والترابط والتنمية

قرارات الجمعية العامة

الديون الخارجية والتنمية: نحو حل دائم لمشاكل ديون البلدان النامية	٢٠٦/٦٣
النظام المالي الدولي والتنمية	١٩٠/٦٤
القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية	١٩١/٦٤
دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل	٢١٠/٦٤

البرنامج الفرعي ٣ التجارة الدولية

قرارات الجمعية العامة

٢٥٣/٥٧	مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة
١٨٨/٦٤	التجارة الدولية والتنمية
١٩٢/٦٤	السلع الأساسية
٢٣٦/٦٤	تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

البرنامج الفرعي ٤ التكنولوجيا واللوجستيات

قرارات الجمعية العامة

٢٥٢/٦٠	مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات
١٨٧/٦٤	تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية
٢١٢/٦٤	تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

البرنامج الفرعي ٥ أفريقيا وأقل البلدان نموا والبرامج الخاصة

قرارات الجمعية العامة

٢٠١/٥٨	برنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية
٢٠٩/٥٩	استراتيجية الانتقال السلس للبلدان التي يرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا
٢٢٧/٦٣	تنفيذ برنامج عمل بروكسل للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا

متابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية	١٩٩/٦٤
مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا	٢١٣/٦٤
مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة: إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر	٢١٤/٦٤

البرنامج الفرعي ٦ الجوانب التنفيذية لتشجيع التجارة وتنمية الصادرات

قرارات الجمعية العامة

مركز التجارة الدولية	٢٢٩٧ (د-٢٢)
إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية	٢/٥٥
برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا	٢٧٩/٥٥
المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية	٢١٠/٥٦
مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة	٢٥٣/٥٧
برنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية	٢٠١/٥٨
استراتيجية الانتقال السلس للبلدان التي يرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا	٢٠٩/٥٩
نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥	١/٦٠
مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات	٢٥٢/٦٠
الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي	١٧٩/٦٢

الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية	٢٠٨/٦٢
الديون الخارجية والتنمية: نحو حل دائم لمشاكل ديون البلدان النامية	٢٠٦/٦٣
متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة	١٤١/٦٤
تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية	١٨٧/٦٤
التجارة الدولية والتنمية	١٨٨/٦٤
التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية	١٨٩/٦٤
النظام المالي الدولي والتنمية	١٩٠/٦٤
متابعة وتنفيذ توافق آراء مونتيري ونتائج المؤتمر الاستعراضي للتنمية لعام ٢٠٠٨ (إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية)	١٩٣/٦٤
متابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية	١٩٩/٦٤
دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل	٢١٠/٦٤
تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	٢١٢/٦٤
مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا	٢١٣/٦٤
مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة: إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر	٢١٤/٦٤
عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)	٢١٦/٦٤
التعاون فيما بين بلدان الجنوب	٢٢١/٦٤

٢٣٦/٦٤ تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١٨١٩ (د-٥٥) برامج الأمم المتحدة لتشجيع التصدير

قرارات مجلس التجارة والتنمية

TD/386 خطة العمل

TD/387 إعلان بانكوك: الحوار العالمي والمشاركة الدينامية

TD/412 الجزء الأول: الأونكتاد الحادي عشر - روح ساو باولو

الجزء الثاني: توافق آراء ساو باولو

TD/442 تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن دورته الثانية عشرة

TD/B(S-XXIII)/7 النتائج المتفق عليها في استعراض منتصف المدة

TD/L.413 إعلان أكرا

TD/L.414 اتفاق أكرا

قرارات منظمة التجارة العالمية (البرنامج الفرعي ٦)

WT/MIN (01)/DEC/1 الإعلان الوزاري

WT/MIN/05/DEC برنامج عمل الدوحة: الإعلان الوزاري